



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النَّكَاحُ بَيْنَ الْمُسْلِمَاتِ وَالْكُفَّارِ

الخبر:

أعلنت لجنة الأمن القومي في قرغيزستان في كانون الأول/ديسمبر بيانات رسمية للرد على الشائعات المنتشرة على وسائل التواصل الإلكتروني حول زواج جماعي بين القرغيزيين والصينيين. ووفقاً لهذه البيانات، فإنه منذ عام 2020 حتى 2025، تم تسجيل إجمالي 129 حالة زواج بين قرغيزيين وصينيين في البلاد. وانتقلت أغلب هذه الأسر للعيش بشكل دائم في الصين.

كما حذرت اللجنة من المسؤولية الجنائية ضد نشر معلومات قد تؤدي إلى التحرير على الكراهية العرقية أو الوطنية أو الدينية أو الإقليمية. (kg.24)

التعليق:

خلال سبعين عاماً من الهيمنة الروسية، كانت قرغيزستان جزءاً من دولة الاتحاد السوفيتي الشيوعية، حيث اتبعت السلطات سياسة جعل السكان روساً وإلزامهم بالشيوعية الملحدة.

ولتحقيق هذا الهدف، نقل ملابس النساء إلى المدن القرغيزية. ومع ذلك خلال هذه الفترة التي استمرت سبعين عاماً، لم تتزوج النساء والفتيات المسلمات القرغيزيات من الروس.

وبعد استقلال قرغيزستان، بدأت البلاد بتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الصين. خصوصاً خلال السنتين الماضيتين، زاد تدفق العمال والتجار الصينيين إلى البلاد.

هذا الوضع يفتح طريقاً واسعاً لزواج الشباب والنساء المسلمين القرغيزيين من الصينيين البوذيين. في المقابل، يتم تضييق الخناق بشدة على المسلمين الذين يدعون إلى رفض هذه الزيجات.

اعتمدت الصين سياسة الطفل الواحد، ويفضل الصينيون الولد على البنت. ونتيجة لذلك، تجاوز عدد الرجال عدد النساء بشكل كبير. العمال الصينيون الذين يأتون إلى قرغيزستان ويضعون الزواج في المقام الأول، وقادة الحكومة يهيئون ظروفًا واسعة لذلك.

عندما دعا علماء المسلمين والشعوب إلى وقف هذه الأفعال وأشاروا إلى أن هذا الوضع قد يشمل آلاف الحالات، بدأت السلطات الرسمية في عدم الإعلان عن الأرقام الحقيقة وتقليلها بشكل كبير، وشرعت في تهديد المسلمين الذين يعارضون هذه الزيجات.

متى سيتوقف الحكام عن تسليم أراضي المسلمين وثرواتهم ونسائهم ودينهم إلى أيدي الكفار؟!

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

أحمد هادي